ترجمات | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 30 يناير 2019

علاقة القانون بالأخلاق عند يورغِن هابرماس

خلدون النبواني
ترجمة: حسان بن زايد

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2019
All rights reserved © 2019

علاقة القانون بالأخلاق عند يورغِن هابرماس[1]

بقلم: **خلدون النبواني**

ترجمة: **حسان بن زايد**

1 هذا المقال تعريب:

Khaldoun NABWANI, Le rapport entre le droit et la morale chez Jürgen Habermas

«المجلة العربية للعلوم الإنسانية» التابعة لجامعة الكويت، العدد 144- السنة 36، خريف 2018. عدد الصفحات مع المجلة 13. كتب هذا المقال في الأصل باللغة الفرنسية، ثم قام بترجمته إلى العربية، حسان بن زايد، وقام المؤلف بمراجعة الترجمة.

السياق التاريخي واهتمام هابرماس بفلسفة القانون[1]

على الرغم من طريق الاستقلال الذي سلكه القانون في ركاب الحداثة الأوروبية، إلا أن التاريخ الحديث للفلسفة العملية يعلمنا بأن التقارب والتداخل بين الأخلاق والقانون تظل مسألة لم تُحسم بعد[2]. من بين أولئك الذين يصرّون على الفصل بين القانون والأخلاق يحضر اسم رجل القانون والمُشرِّع النمساوي/الأمريكي هانس كِلزن الذي يُحذِّر من خطر مُثل الإيطيقا ethics (الخُلُقية) على المعيارية الصارمة للقانون الوضعي.[3]

أما في كتابات الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس حول الموضوع، فتبدو العلاقة بين القانون والأخلاق أكثر تعقيدا من ذلك، وقد يرجع سبب هذا التعقيد - جزئيا - للسياق السياسي لألمانيا ما بعد الحرب. وهكذا، فإننا نميل إذن للاعتقاد بأن التنظير للعلاقة بين القانون والأخلاق عند الفيلسوف الأكثر شهرة من الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت، ليس مجرد تأمل فلسفي خالص حيادي حول الموضوع إذ تتدخل فيه الأيديولوجيا أو ردّة الفعل على النازية كنظام شموليّ وصل إلى السلطة بالطرق الديمقراطية.

من المتفق عليه، أنه في الفترة التي تلت الحقبة النازية، سيطرت النزعات الأخلاقية والعقلانية على روح الفلسفة الألمانية خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ومن الوجيه في نظرنا، أن نعتقد بأنه وكرد فعل على الجرائم السياسية التي اقترفها الرايخ الثالث، تصدى عدد من رجال القانون، من منظري القانون ومن الفلاسفة الألمان لمهمة إعادة بناء القانون على قاعدة الإيطيقا ethics والأخلاق morality. أما

---

1 نميز بشكل عام بين "فلسفة القانون" و"نظرية القانون"، إذ تنتسب الأولى إلى "مبادئ فلسفة الحق" عند هيغل، في حين تجد الثانية أساسها في "النظرية المحضة للقانون" لهانس كِلزن، والذي يؤكد على هذا التمييز. تظل فلسفة القانون ذات خاصية تأملية، فهي تدرس المبادئ والمفاهيم التي يتأسس عليها القانون. بينما تتعلق نظرية القانون بالبنية العقلانية أو التسلسل الهرمي لمعايير القانون؛ أي تنظر إلى القانون الوضعي الحديث كبنية مكتملة قائمة بذاتها. وعليه، يمكننا وصف معالجة هابرماس للحق في **محاضرات تانر** بأنها فلسفة للقانون، في حين أن مقاربته كما تتجلى في **القانون والديمقراطية** هي نظرية للقانون (سيتم تبرير هذا الاختيار لاحقاً خلال هذا البحث). يظل أن نقول إن التمييز بين فلسفة القانون ونظرية القانون ليس محل إجماع المُشرِّعين أو الفلاسفة أو المنظرين القانونيين. بعبارة أخرى، نحن نرى فلسفة القانون ذات محتوى مثالي في حين أننا نجد نظرية القانون كمحاولة لجعل القانون علماً مضبوطاً، معيارياً ومستقلا بذاته.

2 في مقدمتهما العامة للقانون، تلجأ كل من صوفي دروفان- بريكا ولورانس- كارولين هنري لشرح العلاقة المعقدة بين الأخلاق والقانون إلى الاستعانة بتصور دائرتين تمثل كل واحدة منهما أحد هذين الميدانين شارحتين رؤيتهما كما يلي: "بالنسبة إلى البعض، هاتان الدائرتان متحدتا المركز، لأنهم يرون أن الأخلاق تستوعب القانون بالكامل. في حين يدّعي آخرون أن هاتين الدائرتين متقاطعتان. سيكون هناك إذن ثلاث فئات من القواعد: القواعد الأخلاقية دون بعد قانوني، والقواعد القانونية دون بعد أخلاقي، وعند التقاطع يكون هناك القواعد الأخلاقية ذات التطبيق القانوني. أخيراً، يقول البعض بأن هذه الدوائر منفصلة تماماً. لكن هذه الأطروحة الأخيرة تقبل باستثناءات كثيرة جدًا تنأى بها عن أن تكون صحيحة. لذلك، يمكننا القول بأن القانون والأخلاق لديهما مجالات تطبيق متمايزة، وأنهما مستقلان ولكن لديهما أيضًا نقاط اتصال: فلا يمكننا إذن أن نتحدث عن الانفصال أو التداخل. وأخيراً، إذا كانت الأخلاق بإمكانها أن تكون ثمرة شخص واحد ولا تنطبق إلا عليه، فإن القانون، من ناحية أخرى، لا يظهر إلا في المجتمع". انظر:
Sophie Druffin-Bricca, Laurence-Caroline Henry, *Introduction générale au droit*, Paris, Gualino Editeur, 2009, pp. 8-10

3 يمكن للمرء أن يستنتج نية كلزن في تصفية القانون من كل ما يمكن أن "يلوثه" أو يختلط به أو يلطخ نقاءه، انطلاقا من عنوان عمله الأشهر **النظرية المحضة للقانون**، حيث تشير كلمة "محضة" pure المستخدمة في العنوان إلى عملية التصفية والتنقية. وهذا ما تؤكده الصفحات الأولى من هذا الكتاب، حيث يُفرِّق مؤلفه بين القانون والأخلاق، من ناحية، وبين القانون والعلوم الطبيعية، من ناحية أخرى قبل أن يعود إلى تمييز أدقّ بين مصطلحات الأخلاق، الإيطيقا، القانون، علم القانون، في الفصل المعنون بـ «القانون والأخلاق». انظر:
«Law and Morals», p. 59-69 *in* Hans Kelsen, *Pure Theory of Law*, translation: Max Knight, California, University of California Press. 1967

بخصوص أثر العامل السياسي الذي لا شك فيه على نظريات القانون في ألمانيا مابعد هتلر، فإن أُستاذ فلسفة القانون في السوربون، جان - فرانسوا كيرفيغان يؤكد:

لقد أيقظت تجربة الجرائم الجماهيرية التي اقترفها النظام الهتلري تحت راية الشرعية لدى عدد من رجال القانون الفكرة القديمة الممقوتة لدى الوضعيين، والتي مؤداها أنه يمكن أن يكون القانون غير عادل كما يمكن أن يكون غير شرعيّ.[4]

بإمكاننا انطلاقا من هذه الواقعة التاريخية، أن نفهم لماذا تتقاطع الأخلاق مع السياسة والقانون، بل وتتداخل معهما باستمرار في فلسفة هابرماس العملية.

لنسجل أولا قبل المضي قُدُماً في صُلب الموضوع بأن اهتمام هابرماس بفلسفة القانون قد جاء متأخرا نسبيا، ولم يصبح انشغاله بها مركزيا في كتاباته إلا ابتداء من ثمانينيات القرن الماضي. صحيح أنه يمكننا أن نذكر نصين أو ثلاثا من كتاباته السابقة على هذه الفترة يتناول فيها مسائل ذات طبيعة قانونية كمسألة الشرعية مثلا في كتاب **العقل والشرعية** (1973)، ومع ذلك، فإنها لم تنضج وتبرز لديه إلا ابتداءً من منتصف ثمانينيات القرن العشرين، حيث توسعت نظرية هابرماس للفعل التواصلي تدريجيا من نظرية اجتماعية للعقلانية وللفعل التواصلي إلى نظرية تدمج في مشروعها القانون والديمقراطية التداوليّة، مرورا، طبعاً، بإيطيقا النقاش[5]. لذلك نفترض أن الجانب الاجتماعي في التواصل قد قاد هابرماس منطقياً إلى الأخلاق المعيارية وإيطيقا النقاش[6]، وأن هذين الأخيرين قد وجها خطواته نحو مجال القانون. بعبارة أخرى، نحن نفترض أن هابرماس وجد أن نظريته التواصلية ستظل غير مكتملة، من وجهة نظر الفلسفة العملية، إن هو لم يعالج على مراحل تلك العلاقة المعقدة بين الأخلاق والقانون، ثم بين القانون والسياسة. فمن المنطقي أن

4 Jean-François Kervégan, "Quelques réflexions critiques sur Dworkin et Habermas", dans H. Benthouami, N. Grangé, A. Kupiec, J. Saada (dir.), *Le souci du droit: où en est la théorie critique?*, Paris, Sens & Tonka, 2010, p. 109-116

5يُلمح هابرماس إلى تطور فكره في المقدمة التي خصّصها للترجمة الفرنسية لـ**نظرية الفعل التواصلي** بقوله: «مع نشر محاضرات كريستيان غاوس، فقد وضعت وفي الوقت نفسه بعض العناصر الفلسفية التي قد تكون أساسًا للنقلة النموذجية، كذاك الطريق المؤدي من هوسرل إلى فيتجنشتاين، والتي أشرت بصددها إلى الانتقال من نظرية الوعي إلى نظرية التواصل. [...] أفكّر حاليا، في العلاقة المعقدة بين القانون والأخلاق والإيطيقا، وأتحقق من أطروحاتي حول توسُّع القانون، والتي ربما تم البت فيها بسرعة أكثر من اللازم. وأخيراً، في سياق **الخطاب الفلسفي للحداثة**، عالجت مرة أخرى مفهوم الحديث، والذي قُدِم هنا كجزء من نظرية المجتمع». انظر:
voir: J. Habermas, *Théorie de l'agir communicationnel*, *op.cit.*, p. 9-10

6أدى تطور فكر هابرماس إلى التمييز بين الأخلاق والإيطيقا وقد لخص كريستان بوشيندوم هذا التمييز كما يلي: «الأخلاق معنية في الواقع بتطوير وفحص المعايير نقديا، أي قواعد العمل التي يحتمل أن تكون مقبولة كونياً بحُكم قابلية عكسية تبادلية للأدوار والمناصب – وعلى هذا النحو، فإنها تستجيب قبل كل شيء لمعايير حياة عادلة –؛ بينما تهتم الإيطيقا بتطوير وفحص القيم، أي القواعد التي تجعل من الممكن وضع شروط لحياة جيدة للذات أو للمجموعة التي يعرف فيها المرء نفسه. لا تقترح الأخلاق طريقة حياة، وهي قابلة للتعميم؛ بينما تقترح الإيطيقا طريقة للحياة وتشير أساسا إلى هوية ما.»

Christian Bouchindhomme, *Le Vocabulaire de Habermas*, Paris, Ellipses, 2002, p. 46

تتوسل النظرية العقلانية في التواصل الهابرماسية معيارية أخلاقية، وأن تثير هذه الأخيرة من جديد السؤال الكلاسيكي المرتبط بعلاقة القانون بالأخلاق.

في سبيل إدماج الأخلاق والسياسة في نظريته التواصلية، فقد خصص هابرماس لهذا الغرض كتابين رئيسين هما **محاضرات تانر** (1986) **والقانون والديمقراطية** (1992). بين هذين الكتابين تطور فكر هابرماس الذي أعاد تقييم تأملاته حول العلاقة بين القانون والأخلاق كما سنرى عبر الصفحات التالية.

1. محاضرات تانر Tanner Lectures

تمثل **محاضرات تانر** الملقاة سنة 1986 بهارفارد والمنشورة تحت عنوان فرعي **القانون والأخلاق**، الباب الواصل بين المسألة الأخلاقية التي عالجها هابرماس سنة 1983 في **الأخلاق والتواصل**، وبين القانون والسياسة، والتي تناولها سنة 1992 في **القانون والديمقراطية**.

يتألف هذا الكتاب من محاضرتين طويلتين، يناقش في الأولى نظرية ماكس فيبر حول العلاقة المعقدة بين الشرعية والقانون، بينما يوجه في الثانية انتقادات تخص نظرية النُّظُم لنيكلاس لومان وبخاصة حول موضوع القانون ودولة القانون.

المحاضرة الأولى: الكامن الأخلاقيّ للقانون

باستحضاره لمسألة شرعية الدولة الغربية الحديثة عند ماكس فيبر، يفتتح هابرماس هذه المحاضرة التي صاغ عنوانها في شكل تساؤل: «كيف يمكن للشرعية أن تكون ممكنة على أساس قانونيّ؟». باستحضار فيبر ونقده في نفس الوقت، يلخص هابرماس مخطط هذه المحاضرة، والذي تعنينا منه نقطتان بشكل خاص:

التذكير بتحليل فيبر لنزع الصفة الرسمية عن القانون من أجل تحديد بعض افتراضاته الضمنية حول النظرية الأخلاقية. [...] و[تطوير] الأطروحة - على الأقل في خطوطها الرئيسة - التي لا يمكن بموجبها للشرعية أن تستمد مشروعيتها إلا من عقلانية إجرائية ذات فعالية أخلاقية.[7]

يناقش هابرماس هنا أطروحة فيبر الرئيسة، ويحدد من خلالها موقفه هو من العلاقة بين القانون والأخلاق مُلخصاً تلك الأطروحة الفيبرية كما يلي: «إن العقلانية الملازمة للشكل القانوني هي ما يولِّد

7 Jürgen Habermas, *Droit et Morale*, trad: Christian Bouchindhomme et Rainer Rochlitz, Paris, Cerf, 1988. p. 16-17

شرعية السلطة التي تُمارَس في صيغ قانونية»[8]. ويوضح هابرماس بأن فيبر يُعلن الانفصال الضروري للأخلاق عن القانون، باتخاذه من العقلانية ضامنا وحيدا للشرعية، فيقول:

«انطلاقاً من هذه المقدمة، فإنه لا يمكن للشكل القانوني أن يستمد قوته في الشرعنة من تقارب القانون مع الأخلاق. ولذلك، يجب أن يتمتع القانون الحديث بالقدرة على رفض إضفاء الشرعية على الهيمنة التي تُمارَس برعاية الصيغ التشريعية إلا على أساس خصائصه الرسمية الخاصة.»[9]

في الواقع، لا يكتفي فيبر بالتأكيد على استقلالية القانون الحديث عن الأخلاق، بل سيذهب إلى حد اعتبار هذه الأخيرة تهديدا محتملا للقانون الحديث إن هي اختلطت به من جديد. فبالنسبة إليه، تهدد هذه العلاقة الخطيرة عقلانية القانون، بل مشروعية الدولة الحديثة نفسها.

غير أن هابرماس لا يرى الأشياء بهذه الطريقة وهو يشرح رأيه في هذا الموضوع بالتأكيد أن «الهيمنة المُمارَسة تحت اسم القانون الوضعي والباحثة عن التسويغ، تُدينُ دائماً بشرعيتها لمحتوى أخلاقي ضمني حاضر في الكيفيات الصوريّة للقانون».[10] من الواضح أنه بالإشارة إلى المحتوى الأخلاقي الضمني للقانون، يمهِّد هابرماس إلى زجِّ أخلاقيات الحوار التي طورها في كتاباتٍ أُخرى[11] في إطار القانون الحديث. لكن لننتبه إلى أنه وإن كان يصر على المحتوى الأخلاقي الضمني في القانون من خلال التأكيد على تداخل القانون بالأخلاق[12]، فإن هابرماس لا يسعى إلى محو الحدود بين هذين المجالين. فهو يشدد على أنه «لا يجب علينا في الحقيقة، طمس الحدود بين القانون والأخلاق.»[13] ومع ذلك، فإن هذا لا يعني، وفقا لـ **محاضرات تانر**، أن هناك تمييزًا حاسمًا بين هذين الميدانين، لأنه لو راحت الإجراءات القانونية في القانون الحديث تنفصل شيئاً فشيئاً عن اشتراطات الإيطيقا، فإنه وبغيابها لن تكون فكرة العدالة سوى مجرد قانون وضعي غير عادل أحياناً وفي ظروف معينة، أو - إذا استعرنا كلمات جاك دريدا - سيكون لدينا قانون مشروط فقط، ولكن لن تكون هناك عدالة غير مشروطة أبداً. وبناء على ما سبق، فإن هابرماس في **محاضرات تانر** لا يُناصر (خلافا لماكس فيبر ولهانس كِلزن) نزع تلك العلاقة التضامنيّة بين القانون والأخلاق، وهو، في هذا الكتاب، ينتمي للفلاسفة الذين يصرون على التداخل بين هذين المجالين. لكن، مثل فيبر، فإن هابرماس مقتنع بأن

8 M. Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft*, Cologne, chap. III, § 2, p. 160 sq ; cité dans *Droit et Morale*, *op.cit*., p. 15

9 Habermas, *Droit et Morale, op. cit*., p. 15-16

10 المرجع السابق، ص.44

11 بشكل خاص في كتابيه **الأخلاق والتواصل** (1983) و**في أيطيقا النقاش** (1991)

12 Habermas, *Droit et Morale, op. cit*., p. 50

13 المرجع السابق، ص.47

القانون قد خضع في خضم الحداثة الأوروبية لسيرورة استقلال، مع أنه ما فتئ يؤكد في المحاضرة الأولى أن القانون ليس مستقلاً تماماً، وأن استقلاله يظل جزئياً لأن الأخلاق تسكنه من الداخل ككامن ضمني.

عبر **محاضرات تانر** التي يعمل فيها **بالتفكير مع فيبر ضد فيبر**، يضع هابرماس تصوره لنظرية القانون على مستويين اثنين: (أولاً)، انطلاقا من قاعدة أخلاقية (وثانياً) بربطه القانون بالسياسة الديمقراطية. يؤطِّر هابرماس كل ذلك بنظريته التواصلية التي صاغها بالتعاون مع كارل-أوتو أبل، والتي يراها متفوّقة على النظرية التعاقدية لجون راولس، وكذلك على نظرية التبادلية الكونية لصاحبها لورانس كوهلبرغ.

يوضح هابرماس أنه يكفي أن يكون هناك ممثِلين جادين في سياق مثالي للتواصل حتى ينتجوا، من خلال أخلاقيات الحوار، نظرية إجرائية للعدالة. وبهذه الطريقة، وفقا له، يحيل القانون الإجرائي والأساس الأخلاقي كل منهما إلى الآخر[14]، وهو يؤكد أن تحقق هذه الفكرة مشروط إذ:

«لا يمكن للقانون أن يُنتج الشرعية إلا بقدر ما يتفاعل النظام التشريعيّ بشكل تفكريّ مع الحاجة للتأسيس التي تطورت مع الانتقال إلى القانون الوضعي، حيث تمأسست إجراءات القرار القانوني الموصِّلة للنقاشات الأخلاقية.»[15]

ومع ذلك، فبالدفاع عن مكانة الأخلاق التواصليّة ضمن سياق القانون الوضعي، يدرك هابرماس أنّ مأسسة القانون الحديث تحدّ، هذا إن لم تمنع، من دمج التوافقات الناتجة عن الحجج الأخلاقية بالمداولات القانونية، لذلك فإنه يقترح فكرة «إجرائية القانون» التي سيستأنفها ويعيد صياغتها لاحقاً في **القانون والديمقراطية**.

إذن وفق **محاضرات تانر** يعيد هابرماس تأسيس القانون الحديث على أساس الأخلاق التداولية الصوريّة والإجرائيّة التي وإن كانت الكامن الضمني في القانون فإنها تتعالى عليه في ذات الوقت[16]. وعلى كل حال، فإن هذا ما نفهمه من استخدام هابرماس لمصطلحي «الأمثَلة» «idéalisation» و«الضرورة الترانسندنتالية» «nécessité transcendantale» في النص التالي:

---

14 لا ينسب هابرماس هذه الإجرائية إلى القانون فحسب، ولكن أيضًا إلى الأخلاق الصورية التي تظل، وفقًا له، محتوى ضمنيًا في القانون. ويؤكد أن "الأخلاق الرسمية، التي لا توافق القانون فقط بل تُثبت فيه كذلك، هي ذات طبيعة إجرائية بحتة: فقد جردت نفسها من جميع المحتويات المعيارية المحددة وتعالت عبر إجراء تأسيسي وتطبيقي للمحتويات المعيارية الممكنة. وبالتالي، فإن القانون الإجرائي والأخلاق الإجرائية يسيطران مباشرة على بعضهما البعض». انظر:

Droit et Morale, op. cit., p. 50-51

15 المرجع نفسه، ص 46 - 47

16 ووفقًا لتمييز هابرماس بين الأخلاق والإيطيقا، نجد من المناسب أن ننسب، أولاً، الترانستندنتالية إلى الإيطيقا التي تأخذ في هذا الكتاب لهابرماس شكل الفكرة الموجهة عند كانط، و، ثانياً، أن ننسب الكامن الضمني للأخلاق التي تضع معايير وقواعد العمل.

«لا يمكن لأي من هذه الإجراءات أن تبلغ نهايتها دون أمثَلَة، حتى ولو كان من الممكن إثبات أن هذه الإجراءات - مثلها مثل الافتراضات التواصلية للممارسة الحجاجية - هي حتمية، بمعنى الضرورة الترانسندنتالية الضعيفة، أو لا مناص منها ودون حل يعيض عنها.»[17]

وبالتالي، وفقاً لكتاب **القانون والديمقراطية**، فإنه لا يمكن الاستغناء عن الترانسندنتالية الإيطيقية[18] المتعالية على القانون، حتى ولو كانت تخاطر بإضعاف صرامة ومعيارية الحكم.

المحاضرة الثانية: الأخلاق كوسيط بين القانون والسياسة

في هذه المحاضرة، يعيد هابرماس تقصي تطور القانون في أوروبا منذ العصر الوسيط، حتى اليوم، ليصل في نهاية هذه المراجعة إلى أن القانون أفرز خلال تطوره قوى سياسية مسيطرة عملت على توظيف القانون من أجل غاياتها الخاصة. وبهذه الكيفية، فقد وُلِدَت موازين قوى جديدة يقع ميدان صراعها هذه المرّة بين السياسة المهيمنة والقانون. يستعرض هابرماس هذا الإشكال كما يلي:

يبدو أن التطور القديم للقانون قد سمح بظهور قوة هيمنة سياسية، حيث تتشارك تبادلياً سلطةُ الدولة وقانونها في تأسيس بعضهما البعض، بيد أنه وبالنظر إلى مثل هذا التشكُّل، يصعب تصور إمكانية ابتلاع السياسة للقانون نهائياً أو كلياً أو أن ينفصل هو عنها تماماً.[19]

تُظهر لنا هذه العبارة أنه وبالطريقة نفسها التي ربط بواسطتها هابرماس القانون بالأخلاق في المحاضرة الأولى، يربط في المحاضرة الثانية بين القانون والسياسة؛ أي برباط الاعتماد والاستقلالية معاً[20].

هكذا يعارض هابرماس بلا مواربة الوضعانية القانونية التي تطالب باستقلالية القانون عن الأخلاق، ولكن أيضًا عن السياسة. على عكس الوضعانية، يدافع هابرماس عن فكرة أن الوعيّ الأخلاقي لعب ويلعبُ

---

17 *Droit et Morale, op. cit.*, p. 47

18تُفهم الترانسندنتالية الإيطيقية للقانون هنا في إطار إيطيقا النقاش أي كإجماع ناتج عن الافتراضات البراغماتية القبلية للتواصل. وتُفسر هذه الترانسندنتالية الإيطيقية بنظرية أفعال الكلام التي يشرحها هابرماس في كتابٍ آخر بالكلمات التالية: «إن حالة الكلام المثالية ليست ظاهرة تجريبية ولا بنية خالصة وبسيطة، ولكنها فرضية حتمية نقوم بها تبادليا في الحوارات. قد يبدو هذا الافتراض مخالفا للوقائع، ولكنه ليس كذلك بالضرورة. وحتى لو كان مخالفا للوقائع، فإنه يظل تخيُّلاً يؤدي دوراً أثناء عملية التواصل وهذا هو السبب في أنني أفضل الحديث عن طرح حالة مثالية للكلام. [...] نؤدي نحن أفعال الكلام، بطريقة ذهنية، كما لو كان الوضع المثالي للكلام ليس تخيلاً فقط، بل وحقيقيا أيضاً، وهذا هو بالضبط ما نسميه افتراضاً. إن الأساس المعياري للتفاهم القوليّ المتبادل هو قبليّ وفعال في الوقت نفسه، كأساس مُسبق».
voir: J. Habermas, *Logique des sciences sociales et autres essais*, trad: Rainer Rochlitz, Paris, PUF, 2005 chapitre «Théories relatives à la vérité».

19 *Droit et Morale, op. cit.*, p. 74

20 المرجع نفسه، ص.78.

دورًا توفيقيًا وسيطاً بين القانون والسياسة. فبالنسبة إليه إن هذا الدور الوسيط يساعد في تخفيف الهيمنة السياسية التي تمارسها الدولة على القانون، وهو يقول في هذا الصدد:

ويمكن إظهار أنه لا بد وأن تكون بعض بُنى الوعيّ الأخلاقي قد لعبت دوراً مهماً في تحقيق التعايش بين القانون وسلطة الدولة. ويلعب الوعي الأخلاقي، من جهةٍ ثانية، دوراً مماثلاً في الانتقال من القانون التقليدي إلى القانون الوضعي الدنيوي الذي يضمنه احتكار الدولة للقوة والموضوع تحت تصرف المُشرِّع السياسي. تُنتِج علاقة السياسة والقانون بالأخلاق حالة عدم التوفُّر (l'indisponibilité) التي تشكل - حتى في القانون الحديث - توازنا لا غنى عنه للأداتية السياسية للوسيط التشريعيّ.[21]

لا غرابة في أن هابرماس سيعهد بدور الوسيط المناط به خفض التوتر القائم بين القانون والسياسة إلى الأخلاقيات المعرفية للتواصل؛ أي إلى نظريته في إدعاءات الصلاحية. يرى هابرماس أن نظريته في التواصل قادرة على حل مشكلة المشروعية السياسية من خلال الحجج التداولية التي تكون توافقية بقدر ما هي إجرائية، حيث يؤكِّد:

من جهة أولى، يحيل نمط صلاحية القانون إلى الحقيقة المُشروطة سياسياً، سواء أطعنا قرارها مثلما نطيع إكراهاتها، و- من جهة أخرى - إلى التوقع الأخلاقي، والذي يقودنا إلى الاعتراف المُحفّز عقلانياً بإدعاءات الصلاحية المعيارية التي لا يمكن الوفاء بها إلا عن طريق المحاججة.[22]

بل إن هابرماس يذهب إلى حد الادعاء بأن الأخلاق التواصلية القائمة على التوافق الحر هي الحل الوحيد الذي يسمح بتجاوز التوتر الذي يحكم علاقة القانون بالسياسة مؤكِّداً أنه: «بهذه الطريقة، يقتصر الأمر على القوانين التي تستفيد من الاتفاق الحر للجميع»[23] حيث «يمكن للمرء، على هذه الخلفية فقط، إجراء تحليل نقدي لكل من المعنى المعياري وللممارسة الفعلية لمثل هذه الإجراءات.»[24]

بهذه الطريقة، يعرض هابرماس في هذا الكتاب نظريته في التواصل الإجرائي بديلا عن الوضعانية القانونية.

21 المرجع السابق، ص.74
22 المرجع السابق، ص.91
23 المرجع نفسه، ص.80
24 المرجع نفسه، ص.89

خاتمة لمحاضرات تانر

بعد دراسة هذا المؤَلَّف لهابرماس، يمكننا أن نستخلص ملاحظتين بخصوص العلاقة بين القانون والأخلاق؛ الأولى هي أنه يتناول مسألة القانون انطلاقا من الخارج، (1) من إشكالية أخلاقية (في المحاضرة الأولى) و(2) من المسألة السياسية (في الثانية). نود أن نشير هنا إلى أن هابرماس لا يقترح في **محاضرات تانر** «نظرية قانونية خالصة» لأنه يربط القانون بالأخلاق والسياسة؛ أي بمرجعياته التي أسسته، في مجتمعات حديثة ديمقراطية وعلمانية[25]. وهكذا، فإن هابرماس 1986 (نؤكد على التاريخ لأن بعض النقاط سوف يتم تعديلها في **القانون والديمقراطية** عمّا جاءت عليه في هذا الكتاب، كما سنرى) يستخدم أخلاقيات النقاش ويستدعي السياسة الديمقراطية لإعادة بناء فلسفة القانون. أما النقطة الثانية، فهي أن السياسة تظل سياقاً **خارجياً** عن القانون، بينما تبقى الأخلاق كامناً **داخلياً** فيه.[26]

2. Faktizität und Geltung الحقائق والمعايير (القانون والديمقراطية): إعادة بناء العلاقة بين القانون والسياسة الديمقراطية

يتناول هابرماس في **القانون والديمقراطية**[27] (1992)، الإشكاليات التي عالجها في خطوطها العريضة في **محاضرات تانر** من أجل إعادة صياغتها وتعميقها، والمقصود هنا علاقة الأخلاق بالقانون والديمقراطية في عصر أوروبي ما بعد- ميتافيزيقي وعلماني.

من المتفق عليه أن الكتاب العمدة الموسوم بـ **القانون والديمقراطية** يبلور فكر يورغن هابرماس فيما يتعلق بنظرية القانون. وإذا كنا نستطيع اعتبار **محاضرات تانر** مقدمة طويلة لهذا العمل، فتجب الإشارة إلى أن المكان الذي تحتله الأخلاق سيعاد تقييمه، أو حتى تغييره إلى حد كبير في **القانون والديمقراطية** كما سنرى.

---

25 بطريقة ما يعارض هابرماس هنا ما ينتقده لدى ماكس فيبر، أي اعتماد "وجهة النظر الداخلية لتطور القانون". انظر:
Droit et Morale, op.cit., p. 57

26 تجدر الإشارة هنا إلى أنه مثل كانط الذي يطور، وفقا لكلمات هابرماس، "منذ البداية نظريته في الحق في إطار نظرية أخلاقية"، فإن صاحب نظرية الفعل التواصليّ نفسه سيشكل نظريته في القانون على أساس أخلاقي وإيطيقي. وبمعنى آخر كما كان الحال مع كانط، فالقانون الوضعي الذي يستدعيه هابرماس في **محاضرات تانر** يحتفظ "بخاصية أخلاقية بالأصل، بل وكانطية الروح".

27 يشرح هابرماس في تقديم هذا الكتاب الظروف التي أدت إلى نشر هذا العمل الكبير موضحًا أنه: «في الفترة ما بين 1985 - 1986، قام برنامج ليبنيز التابع لـمؤسسة البحوث الألمانية *Deutsche Forschungsgemeinschaft*، بمفاجأتي عبر فتح الباب أمامي لاطلاق مشروع بحثيّ لمدة خمس سنوات حول موضوع من اختياري وكانت تلك فرصة لكتابة مجموعة من الدراسات حول نظرية القانون.» انظر:
J. Habermas, *Droit et démocratie. Entre faits et normes*, trad: Rainer Rochlitz et Christian Bouchindhomme, Paris, Gallimard, 1997, p. 13

فعلى الرغم من الحجم الكبير لهذا الكتاب (704 صفحة في نسخته الألمانية الأصلية) والثيمات المختلفة التي يثيرها، فإن الصفحات التي تتناول العلاقة بين الأخلاق والقانون قليلة جداً مقارنة مع ما جاءت عليه في **محاضرات** تانر، التي كانت محوره الرئيس. وبما أن موضوعنا هنا هو العلاقة بين القانون والأخلاق، فسنقتصر على دراسة تلك العلاقة وفحص التغييرات التي مرت بها في هذا العمل الكبير.

العلاقة بين القانون والأخلاق في الحقائق والمعايير

ابتداء من الصفحة الثانية من مقدمة هذا العمل، يعلن هابرماس عن تطور تفكيره في علاقة القانون بالأخلاق مدللاً على ذلك بالكلمات التالية:

أقدم في هذا الكتاب بعض الفرضيات الأساسية لإيطيقا النقاش التي طورتها في موضعٍ آخر، بيد أنها توصلني هنا إلى تحديد العلاقة التكاملية بين الأخلاق والقانون، والتي تختلف عن تلك التي كنت قد اقترحتها في **محاضرات تانر** الأخيرة.[28]

ما التحديد الجديد بين هذين المجالين الذي يقصده هابرماس أعلاه؟ وما الجديد الذي قد يحمله **القانون والديمقراطية** لعلاقة القانون بالأخلاق؟ من أجل الإجابة عن هذين السؤالين، سنتابع عن كثب حجج هابرماس في هذا الكتاب المهم جدّاً.

بعد هذا الإلماح في المقدمة، يعود هابرماس، وتحديدًا في الجزء الثاني من الفصل الثالث المعنون بـ «إعادة بناء القانون»[29]، «لتوضيح العلاقة بين القانون والأخلاق» انطلاقا من افتراض أن كلا المجالين هما «نوعان متمايزان من المعايير العملية لكنهما متكاملين.»[30] يشير هذا التمايز والتكامل إلى التغير الحاصل في موقف هابرماس من علاقة الأخلاق بالقانون قياساً لما نظّر له قبلاً في **محاضرات تانر**.

يوضِّح هابرماس كيف أن الأخلاق والقانون كانا متداخلين في المجتمعات الأوروبية قبل الحداثة، وكيف راحا يتمايزان في إطار الحداثة الأوروبية التي أعادت النظر في الأسس المقدسة؛ أي الإلهية، للقانون وخلصته منها. هكذا ولدت مجتمعات معقدة «لا تصل فيها الأخلاق فعلياً إلى مستوى الفعالية الذي يتجاوز المجال القريب إلا في اللحظة التي يمكن فيها ترجمتها إلى مفردات النصوص القانونية.»[31] أي لم تصبح

28 *Droit et démocratie*, *op.cit.*, p. 10

29 "معايير أخلاقية ومعايير تشريعية: بخصوص التكامل بين الأحلاق العقلانية والقانون الوضعي" في كتاب **القانون والديمقراطية**. انظر: *Droit et démocratie*, *op.cit.*, p. 120 - 135

30 المرجع نفسه، ص.121

31 المرجع السابق، ص.126

أخلاق الحداثة ذات فاعلية حقيقية، بحسب هابرماس، إلا حين تمت ترجمتها بمواد قانونية. هكذا تتشيأ المبادئ الأخلاقية النظرية السيّالة وتوضع في قوالب القانون، حيث تتصلب وتتجمد وتتحول إلى معايير.

نلاحظ إذن انحياز هابرماس في **القانون والديمقراطية** إلى استقلالية القانون الحديث عن الأخلاق، وهو اتجاه كان قد عارضه بقوّة في **محضرات تانر**. وبعبارة أخرى، فإن الهرميّة التي تتعالى بموجبها الأخلاق على القانون تختفي في كتابه الثاني مُخلية المكان لعلاقة تكامل جديدة بين المجالين مع التأكيد هنا على أولوية القانون على الأخلاق، وهذا هو أهم جديد يحمله كتاب 1992. دعونا نتتبع هذا التحول في علاقة القوة بين القانون والأخلاق عبر الاقتباس التالي:

لكن هذه الإحالة الأخلاقية يجب ألا تقودنا إلى وضع الأخلاق فوق القانون كما لو كان هناك هرميّة معيارية. تنتمي فكرة هرمية القوانين إلى عالم القانون ما قبل الحديث، في حين تُحافظ الأخلاق المستقلة والقانون الوضعي - الذي يحتاج في تأسيسه إلى العقلانية - على علاقة تكاملية.[32]

من الواضح إذن، أن تراسندنتالية الأيطيقا التي ألمح إليها هابرماس في **محاضرات تانر** لم يعد لها مكان «فوق» في **القانون والديمقراطية**.

لكن هذا ليس كل شيء فما يضيفه هذا النص أيضاً بصدد العلاقة بين القانون والأخلاق هو أن الأخلاق لم تعد كذلك مضمونًا ضمنيًا يكمن في القانون. فمن الآن وصاعدًا ستمتلك موقعاً خارجيا تمامًا عن القانون، ولن يعود لديها رابط داخلي معه. يميز هابرماس ويفصل دائرة الأخلاق التي اقتصرت في الحداثة، وفقا له، على تمثيل المعرفة الثقافية لمجال القانون والذي يتمأسس كليا خلالها.

وعلى الرغم من مرجعيتهما المشتركة، فإن الأخلاق والقانون يتمايزان أولا بحقيقة أن الأخلاق ما بعد-التقليدية ليست سوى شكلاً من أشكال المعرفة الثقافية في حين أن القانون يحظى، في نفس الوقت وعلى المستوى المؤسساتي، بقوة إلزامية. فالقانون إذن ليس نظامًا رمزيًا فحسب، بل هو أيضًا نظامٌ للعمل.[33]

على عكس **محاضرات تانر** إذن التي يؤسس فيها القانون على الأخلاق، يفصل هابرماس في **القانون والديمقراطية** هذا عن ذاك. إن السبب في هذا الفصل يرجع، وفقا لجان فرانسوا كيرفيغان إلى التوتر بين الحقائق والمعايير، هذه العلاقة التي يصر عليها هابرماس في هذا الكتاب، ويرفض، بحسب كرفيغان، «أخذ

32 المرجع السابق، ص.122.

33 المرجع نفسه، ص.123.

المعيارية الإيطيقية أو الأخلاقية نموذجا للقانون، كما كان الحال مع إغراء التيار المسيطر على النزعة الطبيعية الحديثة».[34]

من جهة أخرى، يتأسف كارل-أوتو أبل على تخلي هابرماس في **القانون والديمقراطية** عن المعيارية الأخلاقية التي أكّد عليها في **محاضرات تانر**، والتي استبدلها بمعيارية تشريعيّة تتشكل إجرائيا في السياق السياسي للديمقراطية الحديثة. يوضح أبل رأيه في هذا التحول كما يلي:

لا يعارض هابرماس فقط التأسيس البراغماتي-الترانسندنتالي النهائي للإيطيقا، بل، وبشكل عام، الانخراطَ المباشر للمبدأ الأخلاقي في مبدأ النقاش؛ حيث سيتوجب على هذا الأخير أن يكون «محايدا أخلاقيا» أيضا من الآن فصاعدا. بهذه الكيفية، تتوقف إيطيقا النقاش عند هابرماس، عن كونها الاختصاص القاعديّ للفلسفة العملية.[35]

ونتيجة لذلك، يتابع أبل،:

إن المفهوم المولِّد لـ «للبراغماتية الكونيّة» هو ما يتخلى عنه هابرماس. لكن ما يُفقد بذلك، في رأيي، هو أولاً وقبل كل شيء إمكانية تأسيس براغماتي-ترانسندنتالي للإيطيقا عبر التفكير في الافتراضات المسبقة غير القابلة للإنكار للحجة.[36]

لتخفيف التوتر الذي يطبع العلاقة القائمة بين الحقائق والمعايير، ومن أجل إعادة تأسيس العلاقة الموجودة بين الأخلاق والقانون اللذين فصل بينهما، يقترح هابرماس مرة جديدة نظرية الفعل التواصلي وسيطا لا لكي يخفف فقط التوتر بين الحقائق والمعايير فقط، بل وذاك الذي يطبع علاقة المفاهيم السوسيولوجية بالآراء الفلسفية التي تحيد «عن واقع المجتمعات المعاصرة التي لديها صعوبة في تحديد الشروط التي تسمح بتحقيق هذه المبادئ.»[37]

34 Jean-François Kervégan, "Quel est le sens de l'autonomie du droit ? A propos du débat Habermas/Luhmann" in E. Renault et Y. Sintomer, *Où en est la théorie critique ?*, Paris, La Découverte, 2003, p. 135-152

35 Karl-Otto Appel, "La relation entre morale, droit et démocratie. La philosophie du droit de Jürgen Habermas jugée du point de vue d'une pragmatique transcendantale", trad: Jean-François Kervégan, *Les études philosophiques*, no 1, 2001, p, 67-80

36 المرجع نفسه.

37 *Droit et démocratie, op.cit.*, p. 57

بفصله القانون عن أصله الأخلاقي وعن بعده الإيطيقي، يؤكد هابرماس أنه من خلال نظرية النقاش، فإن مفهوم القانون يحاول العبور بأمان وهو «يبحر بين صخرة النزعة الوضعية القانونية وصخرة القانون الطبيعي».[38]

خاتمة

في الحقيقة، إن تطور فكر هابرماس من التفكّر في العلاقة بين الأخلاق والقانون ثم في الرابط بين القانون والديمقراطية يشابه إلى حدٍّ كبير تطور فكر كانط من «مقدمة» **ميتافيزيقيا الأخلاق** إلى **مذهب القانون**. لنتذكر في هذا السياق، أن كانط يصل في **ميتافيزيقا الأخلاق** إلى القانون انطلاقا من القانون الأخلاقي، في حين أنه يخفف في **مذهب القانون** دور المفاهيم الأخلاقية الأساسية، ويعطي مزيدا من الاستقلال الذاتي للقوانين التشريعية. وبعبارات أكثر عموميّة، يمكننا القول إن أسبقية الأخلاق في النص الكانطيّ الأول يتم عكسها في نصه الثاني. الآن لو تجاوزنا الترسانة المفاهيمية الحديثة التي يستخدمها هابرماس، فإننا سنجد بوضوح كيف أنه قد سلك من **محاضرات تانر** وصولاً إلى **القانون والديمقراطية** نفس الدرب الذي تطور فيه تفكير كانط في العلاقة بين الأخلاق والقانون.

من جهة أخرى وعلى الرغم من المقاربات الاجتماعية والثقافية والمؤسسية المتعددة في مقاربته للعلاقة بين الأخلاق، والإيطيقا، والقانون، والديمقراطية، وما إلى ذلك، فإن هابرماس لا يبرر كلياً، في نظرنا، السبب الذي يحرم بموجبه الإيطيقا من بعدها الترانسندنتالي الذي يعمل على أمثَلَة القانون وقيادة توجهاته.

لا بد من الاعتراف أن **القانون والديمقراطية** هو أحد أهم أعمال هابرماس الفكرية، بل وأحد أهم المؤلفات في التاريخ الفكري للنظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن هذ الكتاب المهم يحافظ على نزعة تصالحية مع الوضع القائم، ويقدِّم لذلك فكرا محافظا. فمن خلال الحد من مكان الإيطيقا في النظام القانوني مقترباً بذلك من الوضعانية القانونية، وعلى الرغم من اقتراحه الأصيل للأنموذج الإجرائي للديمقراطية، والذي ينص على أن «الكل يشارك في تفسير الدستور»[39] إلا أن هابرماس لا يقوم في نهاية المطاف سوى بترك القانون تحت سلطة البنى المؤسساتية الهائلة والمتصلبة التي تسحق الإرادة في المجتمعات الحديثة.

38 المرجع السابق، ص.483

39 المرجع السابق، ص.475

دون أن أشارك جان فرانسوا كيرفيغان في وضعانيته اللينة positivism *soft*، إلا أنني أقاسمه الرأي الذي يختتم به مقاله النقديّ حول **القانون والديمقراطية** بهذه الملاحظة الصائبة:

ليس له أي تأثير آخر غير شرعنة الوضع القائم؛ أي «دولة القانون الاجتماعي» التي تتخذها جمهورية ألمانيا الفديرالية معيارا دستوريا لوجودها. في النتيجة يتخلى [هابرماس]عن الإمكانات النقدية والتوجه التحرري للنظرية النقدية التي، مع ذلك، كان قد أكد عليها في أعماله المبكرة.[40]

لقد حاولتُ أن أُبين في كتابٍ آخر[41] أنه ومن خلال دفاعه عن مشروع الحداثة، أنتج هابرماس خطابًا فلسفيا محافظاً مناهضاً للحداثة. في **القانون والديمقراطية** أيضا وباسم الصرامة المعيارية، فإن هابرماس يتخلى عن الإيطيقا تاركاً الأخلاق والعدالة والقانون والمثالية تحت رحمة واقعٍ مؤسساتي قائم خانق الكثافة.

40 J.F. Kervégan, "Quel est le sens de ‘l’autonomie du droit’? A propos du débat Habermas / Luhmann", *Où en est la théorie critique, op. cit*.

41 Khaldoun Nabwani, *L’ambivalence de la modernité-Habermas vis-à-vis de Derrida*, Paris: L’Harmattan, 2017.
خلدون النبواني، **ازدواجية الحداثة - هابرماس في مواجهة دريدا**، وهو قيد الترجمة إلى العربية والإنجليزية. أما ترجمته إلى العربية، فيضطلع بها الأستاذ حسان بن زايد.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2019

All rights reserved © 2019